تأهيل خريجي الكليات الاهلية لسوق العمل

أ.د سليم علي الوردي

كلية التراث الجامعة- قسم المحاسبة

١- المقدمـــة

يعدّ بحث هذه الورقة استكمالا للبحثين الذين قدمتهما في المؤتمرين العلميين السابقين لكلية التراث الجامعة وهما :

بحث تحت عنوان " مقتربات الى معضلة بطالة خريجي الجامعات في العراق " (المؤتمر العلمي لسنة ٢٠١١) و " الفساد البنيوي في الدولة العراقية " (المؤتمر العلمي لسنة ٢٠١٢) .

ان الزيادة المستمرة في اعداد خريجي الجامعات العراقية (الرسمية والاهلية) من جانب ، وبلوغ الطاقة الاستيعابية لدوائر ومؤسسات الدولة ، حد التخمة ، من جانب آخر ، يملي علينا اهتماما اكبر بمسألة تأهيل خريجي الكليات الاهلية لمواجهة المنافسة الحادة على فرص التشغيل في سوق العمل ، والخروج من قواقع المناهج الدراسية المنمطة .

لقد حرصنا ان يأخذ البحث صيغة ورقة العمل ، التي تستحث النقاش والخروج بتوصيات تمثل دليل عمل لكليتنا في السنوات القادمة . وربما تفيد منها الكليات الاهلية الاخرى.

٢- اطار الورقـة

يتمثل سوق عمل خريجي الجامعات : في مجموع الوظائف الحكومية والاهلية ، المتاحة لاشغالها من الخريجين في الاختصاصات المعرفية المختلفة . وتشهد سوق عمل الخريجين ثلاثة اطوار :

أ- طور ولادة السوق
ب- طور توازن السوق
ت- طور تخلخل توازن السوق

وعلى اختلاف خصوصيات سوق عمل خريجي الجامعات عن اسواق السلع والخدمات ، يشتركون في العديد من الآليات التي تنتظمهم والقوانين التي تحكمهم ، وفي مقدمتها قانون العرض والطلب . كل سلعة جديدة تخلق الطلب عليها تحت تأثير النمط الاستهلاكي الذي تولده بالتدريج . ويتأني منتج السلعة الجديدة في عرضها ، ريثما يجسّ نبض السوق ومدى تقبله لها . ومع زيادة الطلب عليها ، يندفع في التوسع في عرضها ، وفي هذا الطور يشهد السوق حالة توازن نسبي بين العرض والطلب . وحينما يقف الطلب عند حدود معينة ويستمر ضخّ السلعة ، تولد حالة من الاختلال بين العرض والطلب ، مايؤدي الى كساد السلعة .

مر سوق عمل خريجي الجامعات في العراق بهذه الاطوار الثلاثة اعتبارا منذ ولادته في مطلع القرن العشرين ، مرورا بتوازنه خلال العهد الملكي وصولا الى تخلخله خلال العقود الاخيرة ، ما افرز معضلة بطالة خريجي الجامعات .

مشكلة البحث :

يعيش العراق خلال العقود الاخيرة فائضا في عرض خريجي الجامعات ، مقابل ركود في الطلب عليهم بسبب تلكؤ العملية التنموية . ماجعل المنافسة بينهم للحصول على فرص عمل ، تحتدم اكثر فأكثر .

فرضية البحث :

لكي تساعد الكليات الاهلية خريجيها على الحصول على فرص عمل ينبغي عليها ان تدرس سوق العمل الحالية والمرتقبة ، وان تتحرى عن مواصفات متميزة في تأهيلهم ، وتحقق لهم ميزة تنافسية Compeatative Advantge عن نظرائهم من الخريجين

٣- لمحة تاريخية

لم يشهد العراق حتى مطلع القرن العشرين سوق عمل للخريجين ، اذ لم تكن هناك معاهد وكليات تضخّ خريجين يسعون الى الحصول على فرص عمل لاختصاصاتهم .

تعود بدايات التعليم العالي المتواضعة في العراق المعاصر الى سنة ١٩٠٨ (في العهد العثماني) حينما فتحت كلية الحقوق واستمرت بضع سنوات ، واغلقت بسبب الحرب العالمية

الاولى ، ثم اعيد فتحها سنة ١٩١٩ والتحق في اول دفعة فيها (٤٥) طالبا وكانت الدراسة فيها مدة سنتين ثم اصبحت مدة ثلاث سنوات سنة ١٩٢١ ، واربع سنوات ١٩٢٢ . ويعود تأسيس كلية الحقوق وقتذاك الى حاجة العراق الى قضاة وموظفين حقوقيين في دوائر الدولة . ومن المعلوم ان جميع خريجي تلك الكلية كانوا يجدون فرص للتعيين حال تخرجهم في السلك القضائي ودوائر الدولة .

وبسبب حاجة المدارس الابتدائية الى معلمين في ولاية بغداد تم افتتاح دار المعلمين . وتقرر ان تكون الدراسة فيها على شكل دورات قصيرة ، لاتتجاوز مدة الدورة ثلاثة اشهر . وصادف ان تكون الدورة الاولى فيها في حزيران ١٩١٧ (وبعد الاحتلال البريطاني لبغداد) . وقد ساعد خريجو دار المعلمين على افتتاح خمس مدارس ابتدائية في بغداد ، ومدرسة اهلية في الكاظمية ضمت ١٠٦ طالبا في تشرين الثاني ١٩١٧ . بمعنى ان جميع خريجي الدار كانوا يلتحقون بالمدارس ، بل وفي ضوء اعدادهم كان يتم افتتاح المزيد من المدارس الابتدائية

وعلى مستوى التعليم العالي فان الكلية الثانية (بعد كلية الحقوق) التي تأسست في مطلع الحكم الوطني كانت " دار المعلمين العالية " سنة ١٩٢٣ لاعداد مدرسين ذوي كفاءة للتدريس في المدارس المتوسطة . وكانت الدراسة فيها مسائية لكي يتاح المجال لمعلمي المدارس الابتدائية الانخراط فيها . ثم اصبحت الدراسة فيها نهارية يقبل فيها خريجو الاعدادية من الذكور والاناث . ثم توالى افتتاح الكليات في الاختصاصات المختلفة:

الطبية سنة ١٩٢٧ والصيدلة ١٩٣٦ والهندسة سنة ١٩٤٢ ، ومعهد الملكة عالية سنة ١٩٤٥ ، والشريعة سنة ١٩٤٦ ، والتجارة والاقتصاد سنة ١٩٤٧ ، والآداب والعلوم سنة ١٩٤٩ والزراعة سنة ١٩٥٠ .....الخ

شهد العهد الملكي وتائر نمو كبيرة في عدد طلبة الكليات (من غير المعاهد المتخصصة) . فقد ارتفع عددهم من ٩٩ طالبا سنة ١٩٢١ الى ٨٥٦٨ طالبا سنة ١٩٥٨ ، اي بزهاء ٨٧ مرة. ومع ذلك لم يواجه خريجو الجامعات مشكلة البطالة ، وغياب فرص العمل . وهو مايشفّ عن ان خطط التعليم العالي وقتذاك وكانت هادفة ، بمعنى انها كانت قائمة على استشراف فرص العمل لخريجي الاختصاصات المختلفة . وهو مايسوّغ لي ان اصف سوق عمل خريجي الجامعات في العراق آبان العهد الملكي بالمتوازن .

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بدأ سوق عمل خريجي الجامعات في العراق يدرج في طور جديد من اللاتوازن ، نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد الخريجين . وذلك بسبب زيادة اعداد الطلبة الجامعيين في الكليات العراقية . والاهم منه ان الحكومة قد فتحت باب الدراسة خارج

العراق على مصراعيه ، فبلغ عدد الطلبة الدارسين خارج العراق ٦١٦٠ طالبا في ١٩٦١/١/١

في اواسط ستينيات القرن الماضي بدأت اعراض الاختلال في سوق عمل الخريجين ، حين بدأت مؤسسات ودوائر الدولة تعجز عن استيعابهم . خاصة ان اعدادا كبيرة من الدارسين خارج العراق كانوا قد انهوا دراستهم ، وطفقوا يعودون الى البلد . واستمرت ازمة بطالة الخريجين بالتفاقم ، حتى حاول نظام حكم البعث معالجتها في اواسط سبعينيات القرن الماضي ، على اثر الفورة الكبيرة في زيادة عوائد النفط . وذلك عبر ماسمي " بالتوزيع المركزي للخريجين " على دوائر ومؤسسات الدولة ، بصرف النظر عن حاجتها الفعلية اليهم من عدمها . وهو ماسس للبطالة المقنعة في الاجهزة الحكومية (٤) ويمكن توصيف تلك الاجراءات باعادة التوازن القسري لسوق عمل الخريجين ، وباسلوب اداري فوقي ، خارج اطار آليات العرض والطلب . وانتشرت بطالة الخريجين في سنوات الحصار الاقتصادي في اواسط تسعينيات القرن الماضي ، واستمرت في سنوات ما بعد التغيير في ٩ نيسان ٢٠٠٣ . وهي اخذة بالتفاقم . وقد اطلقت على بطالة الخريجين في العراق توصيف المعضلة لاستعصاء الخروج منها . وذلك في بحث لنا تحت ذلك العنوان (٥) وقد توقع البحث ان يناهز عدد خريجي الجامعات في العراق في العقد الثاني من هذا القرن زهاء ١٢٠٠٠٠٠ خريجا . وقد يتجاوز هذا العدد .

٤- هل تبقى الدولة سوق العمل الرئيسي للخريجين ؟

في ضوء تجربة العقود الخمسة الاخيرة ، والاخير منها خاصة ، تكون الاجابة " نعم " . وهو ماكرسته سنوات مابعد التغيير ٩ نيسان ٢٠٠٣ وانحسار فرص العمل في القطاع الاهلي نتيجة التلكؤ المريع في العملية التنموية . وهو مادى الى اقتتال الخريجين للفوز بفرص عمل في الاجهزة الحكومية . المدنية والعسكرية . وفي كانون الاول ٢٠١٠ كشف المستشار في الحكومة السيد عبدالله اللامي (وهو عضو في لجنة التعيينات في الحكومة) ان عدد موظفي الحكومة قد بلغ نحو من ٤ مليون موظف . وهو عدد كبير قياسا لعدد سكان العراق . ولا يوجد نظير لهذه الحالة في اي من بلدان العالم . وعدد الموظفين الجدد خلال السنوات التي اعقبت تاريخ الاحصائية اعلاه آخذ بالازدياد ، وربما يناهز الان اربعة ملايين ونصف المليون . ويشف ذلك عن عقم الرؤية التنموية لدى اصحاب القرار السياسي ، الذين اختزلت عندهم فرص التشغيل في الفرص الوظيفية في الاجهزة الحكومية .

السؤال الذي يطرح : ما الذي سيكون عليه الحال في المستقبل القريب ، العقد الثاني والثالث من القرن الحالي ؟

واذ احصر البحث في هذين العقدين ، فذلك اقترانا بالخطة الاستراتيجية للطاقة للسنوات ٢٠١٣ ـ ٢٠٣٠ ، التي اعلن مسودة توجهاتها في حزيران ٢٠١٣ . ثم خفت

الحديث عنها لاسباب مجهولة . تتطلع مسودة الخطة الاستراتيجية للطاقة ان يبلغ مجموع عوائد قطاع الطاقة في العراق للسنوات ٢٠١٣ – ٢٠٣٠ زهاء ستة ترليونات دولار وهو رقم خيالي ، اذا اخذنا بعين الاعتبار ان متراكم عوائد النفط منذ استخراجه في ثلاثينيات القرن الماضي للان لم يبلغ ترليون دولار . لن نناقش مؤشرات وتوقعات هذه الخطة ، اذا لم يعلن الا عن شذرات منها . واكتفي بالاشارة الى توقع الخطة بلوغ فرص العمل ١٠ ملايين فرصة . ولا اعلم بدلالة ماذا وضع هذا التوقع . وهل يقصد ان الجزء الاكبر من هذه الفرص التشغيلية ستوفره الدولة . فأذا كان الامر كذلك ، فالامر سيكون اقرب الى الكارثة ، اذ سيتضخم جهاز الدولة الى مستويات لايمكن للعقل ان يتقبلها .

في ضوء ذلك يرجح عندي ان سوق عمل خريجي الجامعات ، سيبقى يعاني من الاختلال ،ويخيّم عليه شبح البطالة . وعلى هذا الاساس يترتب على الكليات الاهلية ان تكيّف اختصاصاتها ومناهجها الدراسية لتعزيز الميزة التنافسية لدى خريجيها في سوق العمل ، وهو موضوع البحث .

٥ – الرصانة العلمية للكليات الاهلية

الرصانة تعني لغة : اكمال الشئ واتقانه واحكامه . ومن هنا فان الرصانة العلمية للمؤسسة الجامعية انما تتجلى – في نهاية المطاف – في المواصفات النوعية الاختصاص لخريجيها ، ومؤهلاتهم للتعامل مع المهام التي سيكلفون بها في وظائفهم ، والمشاكل التي سيتصدون لمعالجتها ، كل في مجال عمله .

وحين نتصدى للرصانة العلمية للكليات الاهلية لايفوتنا المستوى المعرفي لمدخلاتها .

٥-١ المستوى المعرفي للمدخلات

من المعلوم ان المعدلات الدراسية للطلبة الذين ينخرطون في الدراسة في الكليات الاهلية هي اوطأ – على وجه العموم - من معدلات نظرائهم طلبة الكليات الحكومية . وهو مايمثل اشكالا معقدا تواجهه الكليات الاهلية . ويساور بعض الطلبة الشعور ان لهم دالة على الكلية الاهلية بتمويل انشطتها بواسطة الاقساط الدراسية التي يسددونها . ويتعين على الكلية مقابل هذه الدالة ، ان لا تشدد عليهم في المتطلبات العلمية ، وان تكون سخية في الدرجات الامتحانية . هذا لبس يقع فيه بعض الطلبة وذوويهم وحرى بالكلية ان تتصدى له وتثقف بما يفنده .

اقرّ انها معادلة صعبة تطرح امام مشروع يعتمد في تمويله على الاقساط التي يسددها الطلبة ، بينما تتوخى المؤسسة العلمية الحفاظ على رصانتها العلمية . واقول وبفخر ان كلية التراث الجامعة قد نجحت في التعامل مع هذه المعادلة ، ما قيض لكلية التراث سمعة جيدة في

الاوساط العلمية والدوائر الحكومية والمنظمات الاهلية التي يعمل فيها خريجوها . ان مجرد تسديد الاقساط والتسجيل لايضمن للطالب الحصول على الشهادة ، وقد اصبح من المألوف ان عدد المتخرجين من الكلية هم زهاء نصف عدد المسجلين فيها . وعلى هذا فأن الخسارة المالية التي قد نسجلها في محدودية الاقبال على الكلية ، تقابلها افضلية تنافسية لخريجيها في سوق العمل .

٥-٢ النسغ العملي

يقول العالم الكبير البرت اينشتاين :

" المعرفة هي الخبرة في التعامل مع هذا العالم ، وما سواها مجرد معلومات ."

في ضوء هذه المقولة نسأل : هل تقتصر مهمة المؤسسة الجامعية على ضخّ المعلومات الاختصاص الى الطلبة ، ام تتجاوزها الى غرس اوليات الخبرة الاختصاص لديهم ، مايؤهلهم من حيث النتيجة للانخراط في وظائف سوق العمل ؟

لابد من الاقرار ان ارباب العمل (سواء كانوا دوائر حكومية ، ام منظمات اعمال) لايحفلون بكمّ المعلومات النظرية التي حصل عليها الخريج الجامعي ، بقدر اهتمامهم باستعداده للتعامل مع متطلبات الوظيفة التي توكل اليه . ولتلبية هذا المتطلب ، يتعين على الاقسام العلمية ان تستحث النسغ العملي في المادة النظرية التي تضخها للطلبة . واعني بالنسغ السائل الغذائي الذي تمتصه جذور النبته من الارض . ويجري في الساق والاوراق .

ان المعلومات التي يضخها التدريسيون للطلبة ينبغي ان تكون مترعة بالامثلة والمعطيات العملية من حيثيات واقع الاختصاص المعني . وهو مايظفي على المعلومة النظرية الكثير من الحيوية ، وهو مايبعث على تفاعل الطلبة مع المادة النظرية ، ويخفف من جفافها . ويحضرني بهذا الصدد قول الشاعر الالماني جوان غوته :

" جافة ياصاحبي شجرة المعرفة ، بيد ان شجرة الحياة خضراء وارفة "

لمست عند تدريسي مادة " المالية العامة " ان الطلبة يتفاعلون اكثر حين اطرح للمناقشة الموازنة العامة لتلك السنة ، واتطرق الى الجدل الذي يدور حولها في مجلس النوّاب . ويضع ذلك الطالب في صلب الحدث الذي يسمع عنه في وسائل الاعلام . عندها يشعر الطالب ان المعلومات النظرية التي يتلقاها لاتحلّق بعيدا عنه بل قريبا منه ، فترسخ في ذهنه. ويتعين على الاقسام العلمية ان تحث التدريسيين على تطوير النسغ العملي والتطبيقي في المحاضرات التي يلقونها على الطلبة . ومن نافلة القول ان قرب وتفاعل التدريسي مع الواقع العملي محل

اختصاصه ، والمشاكل التي يفرزها ، والانخراط في البحث فيها ينمي ملكته في تطعيم محاضراته بامثلة عملية .

٥-٣ اعادة النظر بنمطية المناهج الدراسية

دأبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على اعتماد اسلوب الهيئات القطاعية في تصميم المناهج والمفردات الدراسية للاقسام العلمية المتناظرة في الكليات الحكومية والاهلية كافة ، الامر الذي قاد الى تنميط مخرجات التعليم العالي . واصبحنا امام نسخ منمطة Stereotype من الخريجين . وقد حال هذا التنميط دون ابداع الكليات في تصميم مناهجها ومفرداتها . ولم يساعد ذلك على بلورة الشخصية العلمية المستقلة للاقسام العلمية في الكليات المختلفة . وقد جاءت الامتحانات المركزية للمرحلة الرابعة من الكليات الاهلية ، تكريسا لهذا التنميط .

لقد ورثنا من النظام الشمولي السابق نزعة " عسكرة التعليم " في العراق ولم يعد من المنطقي في العهد الديموقراطي الجديد ان نتبع نفس الاسلوب ونغفل مبدأ التنوع والتعدد . ويحتاج هذا الموضوع الى وقفة متأنية تعامل فيها منظومة التعليم العالي بوصفها منظومة متفرعة من المنظومة الاجتماعية والسياسية في البلد . واذ ان العراق قد تراجع من حيث منظومة الحكم وادارة المجتمع عن الاساليب المركزية الشمولية ، لايمكن لمنظومة التعليم العالي الا ان تساير المستجدات ، وان تكون في طليعة المتأثرين بها .

٦- نحو مدخل تسويقي Marketing Approach

مادمنا نتحدث عن سوق عمل الخريجين ، يتعين علينا ان نسترشد بنظريات التسويق الحديث التي تضع المستهلك وحاجاته (في حالتنا : مؤسسات ودوائر الحكومة ومنظمات الاعمال) في صلب تصميمها لمناهجها واساليبها التدريسية .

ان المناهج التدريسية المنمطة لاتكترث بمتطلبات كل شريحة من المستهلكين ، وتجعل منها شريحة مستهدفة Target Segment ، وتصمم مناهجها الدراسية في ضوء متطلباتها . يعبر المدخل الموحد الى السوق عن فكرة شاملة تشبه الابحار في محيط من دون بوصلة ، على امل الوصول الى مرفأ بالصدفة وبهذا الصدد من المفيد ان نتطرق بايجاز الى المداخل المختلفة للتسويق

- التسويق اللاتمييزي Undifferentiated Marketing
- التسويق التمييزي Differentiated Marketing
- التسويق المركز Concentrated Marketing

٦ – ١ التسويق اللاتمييزى

ويقصد به تلبية جميع شرائح المستهلكين في سوق العمل ، وتصميم المناهج والمفردات الدراسية لتغطية هذه الحاجات دون التمييز عن خصوصية متطلبات هذه الشريحة عن تلك . ويمكن تصنيف مناهج معظم الاقسام العلمية المتناظرة في كلياتنا (الحكومية والاهلية) في اطار التسويق اللاتمييزي . والدليل على ذلك الالتزام شبه المطلق بمناهج ومفردات الهيئات القطاعية ، التي تنشأ عن اعتمادها مخرجات منمطة من الخريجين .

٦ -٢ التسويق التمييزى

ويقصد به تقسيم سوق العمل الى عدة شرائح Market Segmentation واستهداف شريحة او اكثر والعمل على تلبية متطلباتها الخاصة لدى اعداد البرامج الدراسية . كما في الحالات ادناه :

الحالة الاولى :

اذا استهدف قسم المحاسبة شريحة المستثمرين الاجانب كمجال لتوظيف خريجي القسم ، يتعين عليه التركيز على تدريس المعايير المحاسبية الدولية ، لغرض اعداد التقارير المالية عن الوحدات الاقتصادية وذلك لوجود فرق بين المعايير التي يعتمدها النظام المحاسبي المطبق في العراق ، والمعايير المحاسبية الدولية في اعداد التقارير المالية ، نظرا لما توفره الاخيرة من افصاح كاف عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية محل التقرير .

الحالة الثانية :

اذا استهدف قسم اللغة الانكليزية السلك الخارجي كمجال لتوظيف بعض خريجيه يتعين عليه تدريس بعض المواد في الدبلوماسية ، وخاصة المراسلات الدبلوماسية ، مما يوجد ميزة تنافسية لخريجي كلية التراث الجامعة / قسم اللغة الانكليزية للتعيين في دوائر وزارة الخارجية

٦-٣ التسويق المركز

ويركز على شريحة محددة من شرائح سوق العمل ، ويصمم مؤهلات خريجيه ضمن متطلباتها .

الحالة الثالثة :

تتوقع الخطة الاستراتيجية للطاقة للسنوات ٢٠١٣ – ٢٠٣٠ أن تبلغ عوائد هذا القطاع خلال تلك السنوات نحو من ٦ ترليون دولار وهذا يعني استحداث المئات من منشآت الطاقة

(النفطية والغاز المصاحب والمصافي والمجمعات البتروكيمياوية .... وما شابه) . وهذه المنشآت ستتطلب اعدادا كبيرة من الاداريين

السؤال : الن يكون من المجدي ان يركز قسم ادارة الاعمال على مواد متخصصة في ادارة منشآت الطاقة . عندها سيحظى خريجو هذا الاختصاص بافضلية تنافسية للتعيين في منشآت الطاقة

٧ – التعليم العالي في العراق بين التخطيط والتسويق

ان استشراء معضلة بطالة الخريجين تومئ الى ان خطط التعليم العالي في العراق احادية الجانب ، بمعنى انها تنصرف الى التوسع في الجامعات والكليات والمعاهد (الحكومية والاهلية) بينما يفترض بالخطة سواء اكانت شاملة (على مستوى البلد) ام قطاعية ام على مستوى المنظمة ، ان تستشرف السوق المؤاتي لمخرجاتها ، التي قد تكون سلع او خدمات اوقوى عاملة مؤهلة .

التعليم العالي منظومة متفرعة من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في العراق . مايملي ان تكون خطط التعليم العالي جزءا من خطة شاملة للبلد ، على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي

من المشاكل التي يعانيها العراق في المرحلة الانتقالية التي يعيشها : عدم وضوح وتبلور اسلوب ادارة الاقتصاد الوطني . أهو اسلوب الاقتصاد الموجه ، ام اقتصاد السوق حيث تلعب آلياته دور المنظم التلقائي ؟

ان هذا اللبس ينعكس في خطط توسعات منظومة التعليم العالي في العراق ، مايجعلها لاتقوم على اسس تسويقية تستشرف فرص تشغيل مخرجاتها. بينما يفترض بالتخطيط والتسويق ان يمثلان وجهين لعملية واحدة . والقصور في التخطيط ينعكس على التسويق . وهو مايبدو جليا في زيادة كبيرة في عرض مخرجات التعليم العالي قياسا الى محدودية الطلب عليها في سوق العمل .

في ضوء هذا الواقع الملتبس لسوق عمل الخريجين ، حري بنا ان نتلمس بانفسنا المواصفات النوعية لبرامج تأهيل طلبتنا ، مايقيض لهم ميزة تنافسية في سوق العمل للحصول على فرص افضل في التشغيل .

٨ – وحدة الوظائف

اعلنت الجامعة التكنولوجية عن تأسيس " وحدة الوظائف " (٩) المختصة بايجاد فرص عمل لخريجيها في دوائر ومؤسسات الدولة ومنظمات الاعمال وفق اختصاصاتهم . وقد تأسست هذه الوحدة سنة ٢٠١١ ، حين تعاقدت الجامعةمع (منظمة ايريكس) لتدريب الكوادر المتخصصة وادخالهم في دورات تدريبية في اربيل وعمان ولبنان . وفي ٢٨ ايلول ٢٠١٣ اقيم مؤتمر بين الشركات الاجنبية للاتفاق معها على الدورات المزمع عقدها لسد احتياجات تلك الشركات . كما توفرت من خلال علاقة الجامعة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

بالتعاون مع السفارة الامريكية ، فرص عمل للخريجين ، عبر التعاقد مع الشركات الاجنبية والمحلية لتحديد الاختصاصات التي تحتاجها ومؤهلات الخريجين ، مع الاخذ بعين الاعتبار المعدل التراكمي للخريج والدورات التطويرية التي اجتازها والخبرةالتي حصل عليها . وفي هذا السياق اعلنت القوة الجوية عن رغبتها في تعيين عدد من خريجي الجامعة التكنولوجية بصفة ضابط مهندس ، بعد التداول والتنسيق مع الجامعة

ان تجربة الجامعة في تأهيل خريجيها لغرض العمل ، ماتزال ناشئة . ولكنها جديرة بالاهتمام والدراسة ، ويمكن للكليات الاهلية الافادة منها . وهو ماسيشد الخريجين الى الكلية ، ويحفز الطلبة لنيل المعدلات الدراسية المتفوقة مايجعل الكلية تسعى الى ايجاد فرص عمل لهم ، ولربما في المرحلة الدراسية الاخيرة في عشية التخرج .

٩ – الاستنتاجات

أ- مرت سوق عمل خريجي الجامعات في العراق باطوار ثلاثة : طور الولادة في مطلع القرن الماضي ، وطور التوازن بين العرض والطلب ،في العهد الملكي وطور اختلال توازن السوق ، عندما بدأت في العهد الجمهوري وبشكل متصاعد معضلة بطالة الخريجين ، والآخذة بالاحتدام في المرحلة الراهنة .

ب- تعود معضلة بطالة الخريجين الى التوسع المستمر في استحداث المزيد من الكليات والمعاهد (الرسمية والاهلية) في العراق ، ومن دون ان يقترن ذلك باستشراف الطاقة الاستيعابية لسوق عمل الخريجين وبمعنى ان خطط التوسعات تفتقر الى النبض التسويقي الذي يؤمن توفير فرص عمل لمخرجات منظومة التعليم العالي في العراق .

ت- تدني المعدلات في الدراسة الاعدادية للمنخرطين في الدراسة في الكليات الاهلية قياسا الى نظرائهم في الكليات الرسمية يعقد من مهمة ومسؤولية الكليات الاهلية في تأمين الرصانة العلمية للمتطلبات الدراسة فيها . وقد يتراءى لبعض الطلبة ان تمويلهم الدراسة بالاقساط التي يسددونها يمثل دالة على الكلية الاهلية ، وسيحصلون على الشهادة باي ثمن بصرف النظر عن مستوى تلبيتهم لمتطلبات العلمية .

ث- تتسم المناهج الدراسية للاقسام العلمية في كليات العراق (الحكومية والاهلية) بالنمطية بسبب تبعيتها الكبيرة للهيئات القطاعية التي تحدد المواد الدراسية والمفردات . وهو ما يجعل الخريجين منمطين Stereotype وبالنتيجة يفقد الاقسام العلمية استقلاليتها ويحد من نزعة الابداع والتنويع لديها .

١٠ – التوصيـــات

أ- ينبغي ان تقترن خطط التوسعات في منظومة التعليم العالي في العراق بدراسات تفصيلية تستشرف اوجه تشغيل الخريجين في الاختصاصات المختلفة .

ب- الافادة من تجربة العهد الملكي في تأمين فرص العمل لخريجي الجامعات .

ت- ان انخفاض مستوى معدلات الطلبة المقبولين في الكليات الاهلية عن نظرائهم في الكليات الحكومية ، لايمثل مبررا لانخفاض معايير الرصانة العلمية في الكليات الاهلية ، او التساهل في المتطلبات المعرفية حتى وان قاد ذلك الى تسرب اعداد من الطلبة غير الجادين . ان الخسارة المالية التي تترتب على تسرب اعداد من الطلبة ، يضيف بالمقابل نقاط ايجابية الى رصيد السمعة العلمية للكلية المعنية في سوق العمل

ث- الخروج من القواقع النمطية للبرامج والمفردات الدراسية ونوصي بأن تنهض الهيئات القطاعية بدور استشاري بدل الدور الاملائي ، وان تتحد مشورتها في عدد من المواد الاختصاص ، لايتعدى مادة دراسية او اثنتين في المرحلة الواحدة . وهو مايتيح للاقسام العلمية تشكيل ورسم معالم شخصيتها المستقلة ، ويعزز من نزعة التعدد والابداع في العراق .

ج- لاجل شد الطلبة الى المادة النظرية اكثر يتعين على التدريسيين التركيز على الامثلة التطبيقية من واقع قطاع الاختصاص المعني ، وهو مايقود الى تنمية النسغ التطبيقي العملي في المعارف النظرية التي تضخ الى الطلبة . وهو من جانب آخر يجعل التدريسيين اكثر انشدادا الى ميادين العمل محل الاختصاص ومواكبة لمستجداتها والبحث فيها

ح- ان تتولى الكليات الاهلية بنفسها متابعة مستجدات سوق عمل الخريجين الحالية منها والمرتقبة . وتصميم مناهجها ومفرداتها الدراسية في ضوء متطلبات تلك المستجدات . بما في ذلك استحداث اقسام نوعية اكثر جذبا

خ- ان يكون هاجس الكليات الاهلية دائما تأهيل خريجين قادرين على التنافس مع نظرائهم للفوز بفرص العمل

د- الافادة من تجربة الجامعة التكنولوجية في تأسيس " وحدة الوظائف " التي تتولى التحري عن فرص العمل لبعض الخريجين ، وتأهيلهم لاشغالها .

اهم المصـادر

١- جارلس دوفت ، " تسويق التأمين " ترجمة واعداد أ.دسليم علي الوردي بغداد ٢٠٠٢

٢- د. حنا بطاطو ، العراق (الكتاب الثاني) بيروت ١٩٩٦ .

٣- أ. د سليم علي الوردي " مقتربات الى معضلة بطالة الخريجين في العراق " بحث القي في المؤتمر العلمي لكلية التراث الجامعة لسنة ٢٠١١

٤- أ.د سليم علي الوردي " الفساد البنيوي في الدولة العراقية " بحث القي في المؤتمر العلمي لكلية التراث الجامعة لسنة ٢٠١٢

٥- أ.د سليم علي الوردي " الاستبداد النفطي في العراق المعاصر " دار الجواهري للنشر بغداد ٢٠١٣

٦- د. محمد حسين الزبيدي ، " التربية والتعليم في العراق " كتاب حضارة العراق ، الجزء الثاني عشر ، الفصل السادس .

٧- كتاب " ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع " اصدار اللجنة العليا لاحتفالات ثورة ١٤ تموز بغداد ١٩٦٢ .

٨-جريدة المدى ، العدد ٢٠٩٢ في ٢٠١٣/٩/٢٦